

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

- 9 - نص القاعدة: دلالة الأمر على الوجوب ([78]). الألفاظ الأخرى للقاعدة: * - «ظهور الأمر في الوجوب» ([79]). * - «الأمر حقيقة في الوجوب» ([80]). * - «الأمر حقيقة في خصوص الطلب الوجوبي» ([81]). * - «الأمر ظاهر في خصوص الطلب الوجوبي» ([82]). توضيح القاعدة: لا شك في دلالة مادة الأمر (أ، م، ر) ومشتقاتها على الطلب التشريعي ([83]) بمفهومه الإسمي، وذلك فيما إذا كان صادراً من العالي إلى الداني ([84]) فلا يكون